تحول الاقتصاد الحديث نحو المنطق المقاولاتي:

التنويع الاقتصادي من خلال التوجه المقاولاتي في الجزائر

سالمي عبد الجبار*، أ.د بندي عبد الله عبد السلام**

ملخص: *تعد المقاولات الصغيرة والمتوسطة الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد العالمي عبر التاريخ، فإضافة إلى كونها تتأثر بمختلف المتغيرات الثقافية و السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للمحيط الذي تعيش فيه، فإنها تقوم من أجل خلق قيمة مضافة تساهم في تطوير المجتمع في مختلف مجالات التنمية المستدامة، كما تساعد على تقوية النسيج الوطني من خلال تكاملها مع المؤسسات الكبيرة و انتشارها في مختلف قطاعات الاقتصاد.*

إن خطر الاعتماد على المحروقات كمورد رئيسي للدولة يحتم عليها تنويع اقتصادها من خلال التركيز على المقاولات خاصة المبتكرة باعتبارها صميم الهدف الاستراتيجي والقوة الدافعة لمرونة الاقتصاديات، وهو ما جعل الجزائر تولي اهتماما ملحوظا بهذا القطاع لما له من آثار ايجابية على مستوى الفرد والمجتمع سوف ندرسها في هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية *: المقاولة، التنمية المستدامة، تنويع الاقتصاد، الابتكار، المجتمع.*

Abstract: In history, the global economy depends on the small and medium enterprises, when it affected by different variables: cultural, political, economic and social and of environment in which it live, this type of enterprises create added value to contribute to the development of society in various areas of sustainable development and it help to strengthen the national industry through integration with big enterprises, and spread in various economic sectors.

However, the risk of dependence on hydrocarbons as a major supplier of the nation is imposed to diversify its economy by focusing on entrepreneurship especially innovative as the core strategic objective and the driving force to economies resilience, making Algeria to took a significant interest in the sector of small and medium enterprises because of its positive effects on the level of individual and society who will be studying in this paper.

Keywords: entrepreneurship, sustainable development, economic diversification, innovation, society.

* أستاذ مساعد (أ)،المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –تلمسان selmiabdeldjabar@yahoo.fr

**أستاذ التعليم العالي، جامعة تلمسان a_bendiabdellah@yahoo.fr

1. مقدمة:

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إحدى دعائم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال الزيادة في حجم الاستثمار و توفير فرص العمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة، حيث أصبحت تمثل العمق الاستراتيجي لهذه المؤسسات مما جعلها تتزايد بكثرة في الآونة الأخيرة على المستوى العالمي، إلا أن هذا الدور لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم الاهتمام بتأهيلها وتشجيعها على النمو من أجل مواكبة التطورات و القدرة على مواجهة المنافسة و تحقيق السبق إلى الابتكار.

كما أثبتت العديد من الدراسات أن المقاولة الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا فعالا في تنمية وتطوير أي بلد، إلا أن هذا الدور يختلف حسب درجة تطور كل بلد، فهي تساهم في خدمة المجتمع في جميع الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية من خلال استغلال الإمكانيات المحلية وخلق فرص العمل وتحقيق التوازن الإقليمي لمناطق البلد، حيث نجدها تتوزع في كامل التراب الوطني.

أما حاليا أصبحت تمثل نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية في العديد من دول العالم حيث تمثل حوالي 90% في بلدان العالم المتقدم والنامي، فعددها يشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع عدد المؤسسات الكلي، ففي أمريكا تمثل 98 % من مجموع المؤسسات، في فرنسا وايطاليا تمثل 90 %، في الدنمارك تمثل 92 % [1].

لمعالجة الموضوع، سيتم التطرق إلى المقاولاتية و التحول الاقتصادي ثم الوقوف على تجربة الجزائر في التنويع الاقتصادي للمقاولات في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك بهدف تبيين ضرورة الانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة عالميا يتحمل فيه القطاع الخاص دوره في عجلة التنمية جنبا إلى جنب مع القطاع الحكومي، مع الوقوف على تجربة الجزائر في الاعتماد على هذه المؤسسات ومدى مساهمتها في التنمية بمختلف أبعادها قصد تنويع استثماراتها خارج المحروقات.

2. المقاولاتية و التحول الاقتصادي:

المقاولاتية (Entrepreneurship concept) "تعني عملية الاستحداث أو البدء في نشاط معين، كما تعني تحقيق السبق في قطاع معين. و المقاول هو الذي يبتكر شيئا جديدا بشكل كلي و شمولي[2]" ويقصد بالمقاولاتية في إدارة الأعمال ذلك النشاط الذي ينصب على إنشاء مشروع أعمال جديد و إدارة الموارد بكفاءة، فهي تنصب على كل ما هو جديد ومتميز.

كما أن هناك علماء يقولون أن المقاولة مهمة ليس فقط للأفراد، بل للمؤسسات أيضا، فقد طوروا المهتمين بالموضوع مصطلحا خاصا و هو "Entrapreneur" لمصطلح المؤسسة التي تنمي و تستثمر هذه الاستعدادات في مدرائها، و يعني المصطلح ريادة داخلية أي داخل المؤسسة، فحتى تحتفظ المؤسسة بقدرتها التنافسية عليها أن تستقطب عناصر ذات استعدادات مقاولاتية عالية و أيضا أن تحافظ عليهم من خلال توفير الأجواء لهم.

كما أن إنشاء المؤسسة يستوفي ثلاث حالات مختلفة[3]:

- الانشاء (la création: ex nihilo): إنشاء مؤسسة من طرف فرد أو جماعة، في هذه الحالة يمكننا الحديث عن إنشاء مؤسسة جديدة.
- إعادة بعث المؤسسة (la reprise d'entreprise): إنشاء مؤسسة من خلال بعث جزئي أو كلي لنشاطات و أصول مؤسسة قديمة.
- تفعيل مؤسسة (la réactivation d'entreprise): إعادة إقلاع نشاطات مؤسسة في سبات.

[1] نبيل جواد، " إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، الجزائرية للكتاب، الجزائر، 2006.، ص 13.

[2] فلاح حسن الحسيني، "إدارة المشروعات الصغيرة–مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز"، دار الشروق،الأردن،2006، ص 47.

[3] Alain Fayolle, « Introduction à l'entrepreneuriat », Dunod, Paris, 2005. p 18.

إن الاقتصاد المبني على المقاولة يتبنى خلق المؤسسات على المستويين: الجزئي من خلال موضوع دراسة المقاول كفرد، فهو يعتبر إنشاء المؤسسة كنتيجة للشخصية المتميزة، أما على المستوى الكلي توجد عوامل خارجية عن المقاول لكنها محددة لإنشاء المؤسسة، فحسب هذه المقاربة السوسيولوجية الاقتصادية (Swedberg) فان خلق المؤسسات يطرح كظاهرة اجتماعية تأخذ بعين الاعتبار رأس المال الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية للمقاول[4].

حسب Nick Williams و Tim Vorley فإن المقاولاتية عامل أساسي في تعزيز التنويع الاقتصادي و القدرة على بناء اقتصاد إقليمي، و هي صفات تتميز بها الاقتصاديات المرنة، فالمقاولاتية تعتبر أمر بالغ الأهمية لإعادة هيكلة وتكييف الاقتصاديات المحلية (منطقة، مدينة)[5]، إلا أن الاعتماد عليها كأساس للتنمية المستدامة و تنويع الاقتصاد يتحقق في الاقتصاد الذي يشجع ظهور الريادية من خلال إنشاء مشروع جديد يقدم فعالية اقتصادية مضافة، " وعليه نجد كوز R.H.Coase أحد رواد نظرية تكاليف المعاملات (la théorie de transaction): تساءل عن سلوك المؤسسات التي تتجه إلى القيام بالمعاملات التي يمكن أن تكون منظمة في السوق، إذا كانت هذه المؤسسات لا تستطيع أن تقوم بهذه المعاملات بأقل تكلفة فعليها اللجوء إلى السوق أين توجد حقوق الملكية[6] ".

والإجابة على هذا التساؤل يمكن إسقاطه على المقاولات الصغيرة والمتوسطة، "فريادة الأعمال تهتم بإدارة الموارد بكفاءة وأهلية متميزة لتقديم شيء جديد وابتكار نشاط اقتصادي وإداري جديد، لذلك فهي تنصب على تقديم كل ما هو متميز كمنتوج جديد اعتمادا على أطر وسياقات متطورة لإنجاز الأعمال الإدارية" [7].

كما أن الاستثمار في رأس المال البشري ضمن ما يعرف باقتصاد المعرفة ضروري، وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، فهي تشكل مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فاقتصاد المعرفة قائم على استخدام واسع للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي[8]، لذا نجد أن الاقتصاد الريادي يعتمد على طبقة من المقاولين وأصحاب الأفكار الجديدة، وهم يختلف عددهم من مجتمع لآخر وفق طبيعة البيئة المحيطة، فهناك مناخ يوفر تنمية رواد الأعمال، ومناخ لا يشجع على بروزهم أو يتم تهميشهم[9].

لذلك على كل دولة أن تلعب دور مهم في إعداد الأشخاص الذين يقدرون على إدارة أو إنشاء المقاولات وتطويرها، وذلك بالاعتماد على مراكز ومعاهد البحث والتكوين إلى جانب مؤسسات التعليم العالي التي تلعب دور في اكتشاف أصحاب القدرات المتميزة وتهيئتهم ليصبحوا أصحاب مؤسسات ريادية في المستقبل، فالاعتماد على التعليم والتكوين ضروري لنشر ثقافة

---

[4] Imikirene Kamel, ATER, « Médiation et ressources sociales dans la création de start-up universitaires », XVIème Conférence Internationale de Management Stratégique, Montréal, 6-9 Juin 2007.

[5] Nick Williams & Tim Vorley (2014), Economic resilience and entrepreneurship: lessons from the Sheffield City Region, Entrepreneurship & Regional Development: An International Journal, 26:3-4, 257-281, DOI: 10.1080/08985626.2014.894129.

[6] Gérard KOEN, De Nouvelles Théorie pour Gérer l'entreprise du XXIè siècle, Ed ECONOMICA, France, 1999, p 32.

[7] فلاح حسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[8] Alasrag Hussien,« entrepreneurship and its role in the Arab development under the knowledge economy », Munich personal repec archive, April 2010, p 04.

[9] سعاد نائف برنوطي، " إدارة الأعمال الصغيرة – أبعاد للريادة – "، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 150 .

المقاولة في المجتمع[10]، إذ يرجع تاريخ تدريس ريادة الأعمال على مستوى الجامعات إلى عام 1947 [+] عندما قدم Myles Mace أول مقرر دراسي في ريادة الأعمال بالتحديد في كلية هارفارد لإدارة الأعمال (HBS)[11].

يمكن توضيح أهم الخصائص الأساسية التي يرتكز عليها الاقتصاد الريادي من خلال الشكل الموالي:

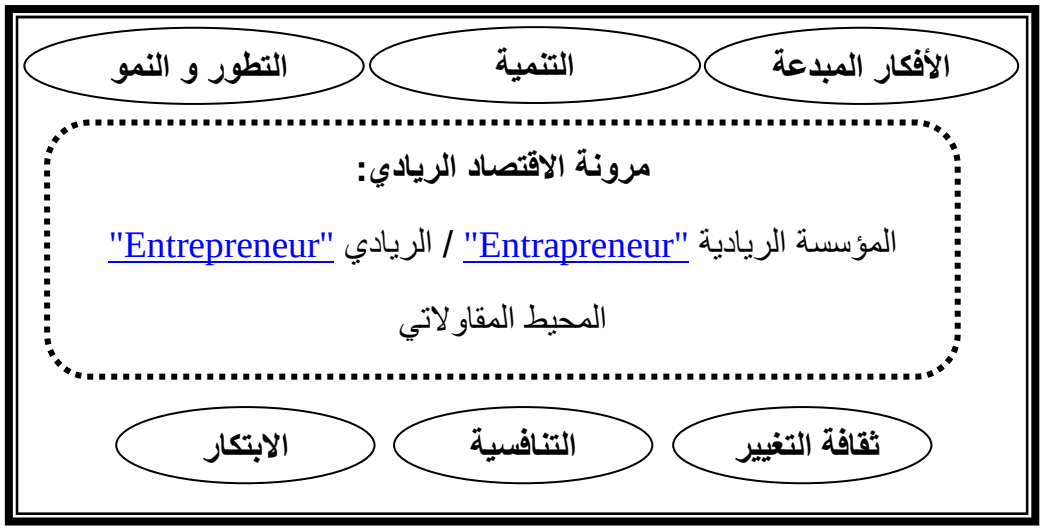

المصدر: من إعداد الباحث.

الشكل (1): الخصائص الأساسية للاقتصاد الريادي

فالاقتصاد يعتمد على طبقة "رواد الأعمال"، حيث ترجم علماء الاقتصاد الأوائل المصطلح بالمنظمين لأنهم كانوا يركزون على مهارة الريادي في التنظيم وإقامة عمل أو مؤسسة، وفي السبعينات وبعد تدفق عوائد النفط وتزايد إقامة المشاريع الكبرى ،غير علماء العرب الترجمة إلى المقاول، والسبب هو أن فئة المقاولين كانت الفئة التي أظهرت أعلى استعدادات ريادية.

ومنذ التسعينات أدرك العلماء بأن الاستعدادات الريادية غير محصورة بالمقاولين، بل كثير من الشباب من أقام مؤسسة صغيرة كتقديم خدمات حاسوب أو تجارة الهواتف، الانترنت، مصنع المواد الغذائية، ورشة انتاج الخ وحولها إلى مؤسسة كبيرة، لذلك تم تغيير الترجمة إلى "الريادي". كما أن هناك علماء يقولون أن الريادية مهمة ليس فقط للأفراد، بل للمؤسسات أيضا، فقد طوروا المهتمين بالموضوع مصطلحا خاصا بها Entrapreneur [12]، وحسب (Katz et Gartner,1988) هناك أربعة خصائص تساهم في ظهور المقاولاتية: الرغبة في إنشاء مؤسسة، تجميع الموارد، تبيين حدود المنظمة، تحقيق تبادل الموارد[13]، إذ يمكن اعتبار ان

[10] عبد الجبار سالمي ، "دور الجامعة في تكوين رواد الأعمال وتدريس إدارة الأعمال الصغيرة وفقا لمتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الوطني الأول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور– الجلفة، الجزائر، 19-2010/05/20، ص 17.

[+] يقرر Vesper and Gartner (1997) أن هذا المقرر تم تقديمه لأول مرة في عام 1945 .

[11] عمرو زيدان، " برامج تعليم ريادة الأعمال: البعد الغائب في مقررات إدارة الأعمال في آليات التجارة والإدارة العربية "، الملتقى العربي: تطوير أداء آليات الإدارة والتجارة في الجامعات العربية، حلب، الجمهورية العربية السورية، 11-2003/03/13، ص 06.

[12] سعاد نائف برنوطي، مرجع سابق ذكره، ص 28.

[13] Imikirene Kamel, ATER, op .cit. p 04.

المقاولاتية جانب هام من جوانب المرونة، أولا لكون المؤسسات الصغيرة مرنة و تستجيب إلى الأزمات الخارجية، ثانيا قابليتها للتكيف و تدمج التغيرات التي تواكب الصدمات، ثالثا قابليتها على الابتكار لتتناسب مع الظروف الجديدة[14].

كما أن النشاط المقاولاتي ضمن سياقات خاصة يسلط الضوء على تنوع الأدوار، هذه السياقات يمكن أن تؤدي بالمقاول إلى أن يلعب دور كبير، إلى جانب فتح المجال أمام نظرة عامة حول السياق المقاولاتي. فمنطق التغيير ينبغي أن يؤدي إلى تغيير بروتوكولات البحث الخاصة بالمقاولاتية أين يصبح تحليل البيئة المقاولاتية شرط أساسي لأي تحليل حول القدرة على تنظيم المشاريع التي تناسب بيئة معينة[15].

حسب **Yvon Gasse** فانه من أجل تطوير ثقافة مقاولاتية في بيئة معينة، يتم الاعتماد على عوامل مرتبطة بالأشخاص أي بالمقاولين نفسهم، عائلتهم و تطورهم في محيط معين إلى جانب تموقع المقاول و المؤسسة، و عليه فان المقاولاتية يمكن أن تتطور عند الأشخاص عندما يوفر المحيط التسهيلات اللازمة لأنشاء المقاولات، فكلما وفر الوسط عناصر غنية و معروفة لثقافة المقاولاتية كلما ساهم ذلك في ظهور و تطوير المقاولين في الحياة[16].

المساهمات في مفهوم آليات تأثير عوامل المحيط تظهر كذلك من خلال دراسات سوسيولوجية في تحليل الشبكات الاجتماعية، "فبناء على الأبحاث التي قدمت في مجال الطبيعة المقاولاتية معتمدة على الحجج التي يمكن ارجاعها إلى أعمال **Baudeau(1910)، Cantillon (1931) وSchumpeter (1934)**، نستنتج أن المقاول هو الفرد الذي يبتكر في سياق بيئة حالة عدم التأكد. إلا أن دراسة D.P. Leyden et al (2014) جاءت لتبين أن مفتاح النجاح المقاولاتي هو قدرة المقاول على استغلال الشبكات الاجتماعية و التي سماها Granovetter (1973) العلاقات"، حيث بين D.P. Leyden et al أهمية الشبكات الاجتماعية (networks social) في تشجيع الابتكار والحد من حالة عدم اليقين كما تشير النتائج إلى أن الجانب الاجتماعي للسلوك يزيد من احتمال نجاح المقاولاتية"[17].

ويتميز كل من الريادي والمؤسسة الريادية [18] بالمرونة والقدرة على التكيف مع المحيط، إلى جانب الاهتمام بإدارة النمو في المؤسسة من طرف الريادي الذي يملك المهارة لإقامة المشروع الصغير لكنه يتميز عن غيره في كونه يدفع عمله للنمو خلال فترة معينة عن طريق تحفيز الابتكار والمعرفة الجيدة لأهم استراتيجيات التطوير أين تكون ثقافة التغيير هي السائدة."فالابتكار يتطلب ذهنية تتميز بروح المبادرة وحسن الإبداع وقدرات تنظيمية ديناميكية ذهنية متفتحة على أفكار جديدة، تعزز بيئة التعلم[19]".

إلا أن هناك اختلاف بين النظرية والتطبيق فيما يخص بعض مميزات المقاولات الصغيرة والمتوسطة يلخصها الجدول التالي:

---

[14] Nick Williams & Tim Vorley, , op .cit. 257-281.

[15] Jean-Jacques OBRECHT, de l'entrepreneur à l'environnement entrepreneuriat : pour un nouveau regard sur l'entrepreneuriat, Edition Tsipika-L'Harmattan, Paris, 2009, p 09.

[16] Yvon Gasse, l'influence du milieu dans la création d'entreprise, organisations et territoires, vol 12, N° 02, 2003, p 49.

[17] Dennis P. Leyden and all, a theoretical analysis of the role of social networks in entrepreneurship, Research Policy 43 1157-1163, 2014, p 1160.

[18] للتعرف أكثر على خصائص الريادية ومميزات رائد الأعمال والمؤسسة الريادية من حيث الاختلافات بين رائد الأعمال، القائد والمدير إلى جانب الاختلافات بين المؤسسة الريادية والمؤسسة التقليدية من خلال: عبد الجبار سالمي، "دور الجامعة في تكوين رواد الأعمال وتدريس إدارة الأعمال الصغيرة وفقا لمتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الوطني الأول حول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور- الجلفة، الجزائر، 19-2010/05/20، من ص 06 إلى ص 11.

[19] Alasrag Hussien, op.cit, p 14.

الجدول (01):: اختلافات في خصائص المقاولات الصغيرة والمتوسطة

اتفاقات خاطئة	ما يوضحه الواقع
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسؤولة عن معظم الابتكارا الرئيسية.	هذا يعتمد على المنتوج والتكنولوجيا المستعملة.
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بقليل من الإبداع لأ تهتم بالبحث والتنمية (R&D*).	مساهمتها معتبر في البحث والتنمية لكنها غير مقاسة (غير رسمية) وقت جزئي، وتنتج حصة من الابتكارات الكلية التي هي على ا نسبية في إنتاجها وفعاليتها.
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة تخلق عدد كبير من الشغل.	يتم تصفية الجزء الكبير منها، كما أن نسبة كبيرة تتعرض للوفاة ع ولادتها.

المصدر : John R.Schermerhorn, David S.Chppell, Principe de management, ERPI, Québec, Canada, 2006, p 166.

كما يعد التمويل من أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم وجود مرونة في منح القروض من جانب القطاع المالي نتيجة لعدم قدرتها على تقديم الضمانات وافتقارها إلى الخبرة التنظيمية في بداية إنشائها مما يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطرة في إقراضها، فلاستحداث مؤسسة مبتكرة يستلزم استقطاب المهارات المناسبة من القوى العاملة وتطبيق تكنولوجيا المعلومات من أجل القدرة على المنافسة، لذا توجد أمام تحدي كبير فيما يخص قدرتها على الابتكار بالموازاة مع قدرتها المالية المحدودة.

3- تجربة الجزائر في التنويع الاقتصادي للمقاولات:

بعد الاستقلال، قامت الجزائر بإعادة تشغيل المؤسسات الاقتصادية وفقا للنظام الاشتراكي منذ 1971، أين هيمن القطاع العام على الاقتصاد اعتمادا على الصناعات الثقيلة والمؤسسات الكبيرة، مما أدى إلى عدم الاهتمام الكافي بالمؤسسات الصغيرة، إلا أن هذه النظرة تغيرت في ظل محاولة تنويع الاقتصاد خارج المحروقات.

في الثمانينات، تم إعادة الاعتبار للقطاع الخاص والتراجع عن الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة، أين تم القيام بإعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات سنة 1988، ثم تطبيق الإصلاحات بمساعدة المؤسسات النقدية والمالية الدولية لخوصصة المؤسسات العامة وتشجيع القطاع الخاص مما جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف اهتماما ملحوظا [20] .

إلا أنه بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، وتحرير التجارة الخارجية واستقلالية المصارف التجارية وتحرير الأسعار وما رافقها من انخفاض العملة الوطنية، وصدور قانون الاستثمار سنة 1993 بهدف ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين والخواص والأجانب، أين اتجه الاقتصاد الجزائري إلى الانفتاح بتنفيذ برامج إصلاح صندوق النقد الدولي، وبرامج التعديل الهيكلي سنة 1998 مع البنك الدولي، مما جعل الدولة تقوم بمجموعة من المبادرات المتعلقة بترقية الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محورا أساسيا للنمو من خلال تطبيق القانون التوجيهي

* البحث والتنمية : Recherche et Développement (R&D).

[20] صالحي صالح " أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد03، الجزائر، 2004، ص 26-28.

لترقيتها في 12 ديسمبر 2001 والرفع من تنافسيتها، لتمثل بداية مرحلة مهمة لتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة بدلا من التركيز على قطاع المحروقات لوحده.

التنمية هي الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، وما يصاحبها من تغيرات جوهرية في البنيان الاقتصادي، أو دخول الاقتصاد إلى الانطلاق نحو النمو الذاتي، وحسب أوين ادقار "Edgar Owen" هي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط وإنما ترتبط بالأفكار السياسية ودور المجتمع [21]، البنك الدولي أعلن في عام 1996 مبادرة الإطار الشامل للتنمية يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري، وينظر إلى التنمية على أنها تحويل المجتمع من العلاقات وطرق التفكير والإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة [22]. أما مفهوم التنمية المستدامة حسب تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 على أنها "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"[23]، كما قام بتعريفها وليم رولكز هاوس* " W.Ruckelshaus " بأنها " تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة [24]"، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة عملية متكاملة وليست متناقضة.

يمكن رفع مؤشرات التنمية بالنسبة للأفراد أو المجتمع من خلال المقاولات لما لها من خصائص تؤهلها للانتشار الجغرافي من أجل تحقيق التوازن الإقليمي للبلد وإقامة مجتمعات جديدة. على مستوى الفرد، تشجع المقاول على إثبات الذات، حيث يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ومجتمعه التقدم والنمو، ويضمن لأسرته الحصول على دخل ذاتي في حالة المؤسسات العائلية، كما تمنح لصاحبها فرصة لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية والعلمية وهو ما يساهم في عدم تهميش أو هجرة الأدمغة، خاصة و أنها تساهم في تطوير هذه المهارات باعتبار ان المؤسسة تقوم على المقاول الذي تسمح له باكتساب خبرة متكاملة في جميع الجوانب من خلال الاشراف على مجمل نشاطاتها في السنوات الأولى من انشائها.

في الجزائر شهدت المقاولات الصغيرة والمتوسطة تزايدا ملحوظا خاصة بعد اتجاه سياسة الدولة إلى تدعيم هذا القطاع، حيث انتقل عددها الاجمالي من 348 245 مؤسسة سنة 2001 إلى 934 747 خلال السداسي الأول لسنة 2013 (شكل رقم:01)، و بمعدل تطور 08,81 % مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2012.

[21] مدحت القريشي، " التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات "، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 122.

[22] مرجع سابق، ص 130.

[23] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، " التنمية المستديمة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها "، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 25.

* مدير حماية البيئة الأمريكية.

[24] مرجع نفسه.

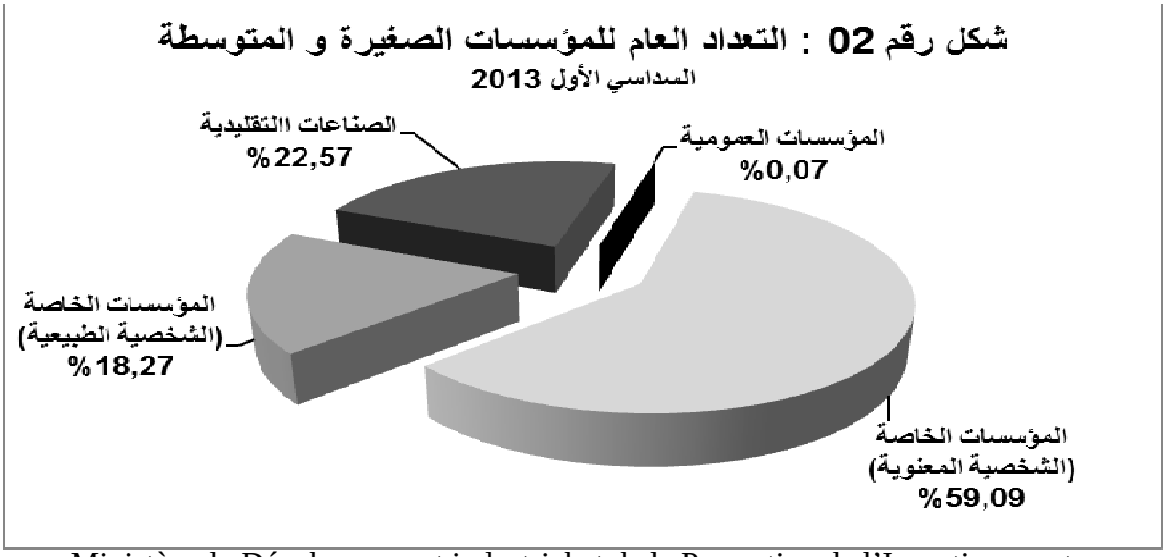

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques Données du 1er semestre 2013, Algérie, Novembre 2013.

الشكل (2):التعداد العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بلغ عدد المقاولات التابعة للقطاع الخاص 387 747 مؤسسة أين تشكل النسبة الأكبر 99,93 %، بينما المقاولات العمومية بلغ عددها 547 مؤسسة بنسبة 0,07% هي في تناقص بسبب عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى وإنشاء العديد من المؤسسات التابعة لها تتمتع بالاستقلالية التامة إضافة إلى عملية الخوصصة.

أما من حيث التنويع الاقتصادي فنجدها تنتشر في مختلف النشاطات الاقتصادية، 22,57 % في مجال الصناعات التقليدية (الفنية، انتاج المواد، الخدمات)، و 18,27% من المقاولات ذات الشخصية الطبيعية تشمل مختلف المهن الحرة كالمحامين، المحضرين القضائيين و الموثقين، الأطباء والصيادلة، المهندسين الزراعيين و المعماريين الخ، تعمل خصوصا في قطاع العدل، الصحة و الزراعة (شكل رقم:03).

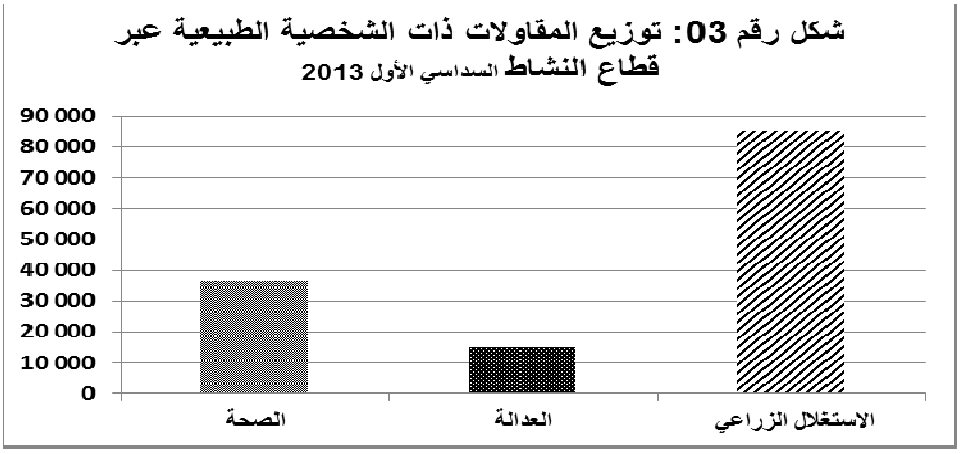

المصدر:من إعداد الباحث انطلاقا من نشريات مختلفة للمعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل (03):توزيع المقاولات ذات الشخصية الطبيعية عبر قطاع النشاط السداسي الأول 2013

إلى جانب الصناعات التقليدية و المقاولات ذات الشخصية الطبيعية نجد المقاولات ذات الشخصية المعنوية (القطاع العام و الخاص)[25] التي تشكل النسبة الأكبر من النسيج الوطني لهذا القطاع تنتشر مجال الخدمات، البناء و الأشغال العمومية، الصناعة، الخدمات ذات الصلة بالصناعة (الشكل رقم 04).

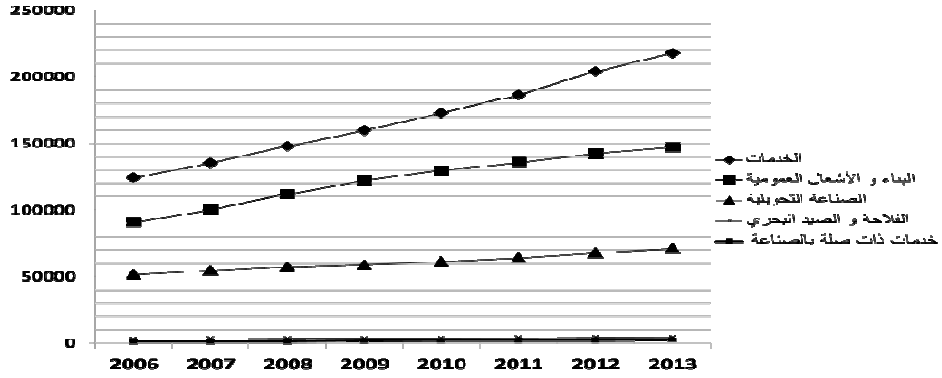

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من نشريات مختلفة للمعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل (04):توزيع المقاولات حسب فروع النشاط الاقتصادي

نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الشخصية المعنوية في الجزائر في تزايد مستمر و يتركز خاصة في قطاع الخدمات أين نجد التجارة و النقل و المواصلات تتصدر هذا القطاع، حسب احصائيات السداسي الأول من سنة 2013 يمثل قطاع الخدمات حوالي نصف العدد بنسبة 49,17 %،[26] ثم يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 33,23 %. أما قطاع الصناعة فلا يمثل سوى 16,04 %، هذا التوجه يتأكد خلال كل السنوات الممثلة في الشكل البياني.

4- مناقشة البيانات

بعد عرض المفاهيم و تحليل المعطيات، يتم المناقشة كالتالي:

- تتمثل أهمية النمو و الريادة بالنسبة للمقاولات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاد أي بلد و ذلك من خلال الحفاظ على بقائها و تطورها لأطول مدة ممكنة مما ينعكس إيجابا على التنمية المستدامة، خاصة عند تقديم خدمات نوعية و متميزة إلى المجتمع، و تحقيق السبق إلى النشاطات التي تكون الدولة في حاجة إليها، هذه الآثار ترتفع كلما زادت القيمة التي تضيفها إلى المجتمع. فالهدف الرئيسي لأي اقتصاد هو ضمان مستوى أفضل للأفراد، و هذا يرتبط بنمو الإنتاجية التي تزداد كلما استطاعت المؤسسات خلق أكثر للثروة عن طريق استعمال نفس حجم الموارد أو أقل، هذا التطور في الإنتاجية يعتمد على قدرتها الابتكارية، و هو ما يؤدي إلى تحقيق التنويع و المرونة على مستوى الاقتصاد.
- يتركز نسيج المقاولات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في قطاعي الخدمات والأشغال العمومية، حيث يمثلان معا 82,40 % من العدد الاجمالي لها (المقاولات ذات الشخصية المعنوية) مما يتوجب تشجيع انشاء المقاولات في قطاع الصناعة و

[25] تم جمع احصائيات المؤسسات ذات الشخصية المعنوية (دون ادخال الصناعات التقليدية)، أما بالنسبة لسنة 2013 تم الاعتماد على البيانات حتى نهاية السداسي الأول.

[26] البيانات المتعلقة بتوزيع المؤسسات حسب النشاط لسنة 2009 تم أخذها من بيانات المقارنة لسنة 2010 نظرا لتحديث المعلومات المأخوذة .CASNOS

المجالات التي تعرف نقص المستثمرين من أجل تحقيق التنمية الشاملة و التكامل الاقتصادي، باعتبار أن المقاولات الصغيرة و المتوسطة تتميز بالمرونة و صغر حجم رأس المال مما يسهل عليها الانتشار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

- بالنسبة للجزائر بلغ عددها 934 747 مؤسسة تساهم في توفير 495 915 1 منصب شغل خلال السداسي الأول 2013 إلا أن أكثر من 90 % عبارة عن مقاولات جد مصغرة (TPE)، و هذا لا يزال بعيد عن الأهداف التنموية المراد الوصول إليها بالنظر إلى عنصر الصادرات، أين نجد "قطاع المحروقات يمثل عنصرا هاما في هيكلة الصادرات الجزائرية للخارج بنسبة تقدر بـ 96.09 % من مجموع الصادرات، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات تبقى نسبتها ضئيلة تقدر بـ3.91 %[27]".

- نظرا لارتفاع المنافسة العالمية، أصبح من الضروري على المقاولات الجزائرية التأقلم مع المحيط والاعتماد على الابتكار كأحد العناصر الأساسية من أجل تقليص معدل وفياتها، المحافظة على بقائها في السوق، نموها خلال الزمن وتحقيق التميز و الريادة.

5- خاتمة :

أثبتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فاعليتها في اقتصاد الدول باعتبارها تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال تلبية حاجيات السوق المحلي، فهي قادرة على خلق فرص العمل أكثر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة أخذا بعين الاعتبار حجم رأس المال المستثمر واستحداث الوظائف الجديدة، وتكاملها مع المؤسسات الكبيرة يعتبر من المقومات الأساسية للبلد.

إلا أن تحقيق هذه الأهداف في الجزائر مرهون بمدى قدرتها على مواجهة المشاكل التمويلية والإدارية، التكنولوجية والتسويقية التي تقف في وجهها رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة، فلكي تستطيع مواجهة المنافسة التي أصبحت تشكل خطرا على حياتها في ظل تحرير الأسواق العالمية، يجب عليها أن تضمن بقائها في ميدان العمل ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الابتكار وإتباع استراتيجيات النمو والتطور.

ولنجاح عملية التنمية المستدامة يجب تضافر مجموعة من العوامل من إدارة ناجحة وعمالة ماهرة ومبتكرة، فرص عمل مستمرة وتكنولوجيا متوفرة ومناخ اقتصادي وسياسي مستقر يشجع على قيام المشروعات، فهذا النوع من المؤسسات يمكن أن تتحول إلى تصدير منتوجات منافسة على المستوى العالمي إذا زاد الاهتمام بها، لذا على الجزائر تخصيص ميزانية معتبرة من إيرادات المحروقات لتمويل اقتصاد ما بعد المحروقات الذي يحتاج إلى نشر ثقافة المقاولة في المجتمع بالاعتماد على تعليم الريادة على مستوى المؤسسات التعليمية وفتح تخصصات المقاولة وتشجيع إنتاج الأفكار المبتكرة وصولا إلى تجسيدها على أرض الواقع من خلال الحاضنات البحثية والتكنولوجية[28].

المصادر و المراجع:

المراجع العربية :

- سعاد نائف برنوطي، " ***إدارة الأعمال الصغيرة – أبعاد للريادة –*** "، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
- صالحي صالح " ***أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري*** "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد03، الجزائر، 2004.

[27] Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, op.cit., p47.

[28] عبد الجبار سالمي، "دور مؤسسات التعليم العالي في اكتشاف وتكوين رواد الأعمال وغرس ثقافة المقاولة"، ملتقى دولي: الجامعة والمقاولاتية، جامعة باجي مختار عنابة، 21-22-11/23/ 2011، الجزائر، ص 17.

- عبد الجبار سالمي ، ***"دور الجامعة في تكوين رواد الأعمال وتدريس إدارة الأعمال الصغيرة وفقا لمتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"*** ، الملتقى الوطني الأول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور– الجلفة، الجزائر، 19-2010/05/20.
- عبد الجبار سالمي، ***"دور مؤسسات التعليم العالي في اكتشاف وتكوين رواد الأعمال وغرس ثقافة المقاولة"***، ملتقى دولي: الجامعة والمقاولاتية، جامعة باجي مختار عنابة، 21-22-11/23/ 2011، الجزائر.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، " ***التنمية المستديمة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها*** "، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- عمرو زيدان، " ***برامج تعليم ريادة الأعمال: البعد الغائب في مقررات إدارة الأعمال في آليات التجارة والإدارة العربية*** "، الملتقى العربي: تطوير أداء آليات الإدارة والتجارة في الجامعات العربية، حلب، الجمهورية العربية السورية، 11-2003/03/13.
- فلاح حسن الحسيني، "***إدارة المشروعات الصغيرة–مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز***" ، دار الشروق، الأردن، 2006.
- مدحت القريشي، " ***التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات*** "، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- نبيل جواد، " ***إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*** "، الجزائرية للكتاب، الجزائر، 2006.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مديرية المنظومة الإعلامية والإحصائية، ***نشرية المعلومات الإحصائية***، الجزائر، نوفمبر 2013.

المراجع الأجنبية :

- Alain Fayolle, « ***Introduction à l'entrepreneuriat*** », Dunod, Paris, 2005.
- Alasrag Hussien, « ***entrepreneurship and its role in the Arab development under the knowledge economy*** », Munich personal repec archive, April 2010.
- Dennis P. Leyden and all, ***a theoretical analysis of the role of social networks in entrepreneurship***, Research Policy 43 1157–1163, 2014, p 1160.
- Gérard KOEN, ***De Nouvelles Théorie pour Gérer l'entreprise du XXIè siècle***, Ed ECONOMICA, France, 1999.
- Imikirene Kamel, ATER, « Médiation et ressources sociales dans la création de start-up universitaires », XVIème Conférence Internationale de Management Stratégique, Montréal, 6-9 Juin 2007.
- Jean-Jacques OBRECHT, de l'entrepreneur à l'environnement entrepreneuriat : pour un nouveau regard sur l'entrepreneuriat, Edition Tsipika-L'Harmattan, Paris, 2009, p 09.
- John R.Schermerhorn, David S.Chppell, Principe de management, ERPI, Québec, Canada, 2006.
- Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques, Données du 1er semestre 2013, Algérie, Novembre 2013.

- Nick Williams & Tim Vorley (2014), Economic resilience and entrepreneurship: lessons from the Sheffield City Region, Entrepreneurship & Regional Development: An International Journal, 26:3-4, 257-281, DOI: 10.1080/08985626.2014.894129.
- Yvon Gasse, l'influence du milieu dans la création d'entreprise, organisations et territoires, vol 12, N° 02, 2003, p 49